الأمم المتحدة

E/CN.18/2008/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
29 September 2008
Arabic
Original: English

منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات
فريق الخبراء المخصص المفتوح باب العضوية
من أجل تقديم مقترحات لوضع آلية مالية عالمية طوعية ونهج يقوم على إدارة حافظات مالية وإطار تمويلي للغابات
فيينا، ١٠-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

تمويل الإدارة المستدامة للغابات: تعبئة الموارد المالية لدعم تنفيذ الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات ولتعزيز الإدارة المستدامة للغابات

مذكرة من الأمانة العامة

موجز

أعدت هذه المذكرة لتيسير عمل فريق الخبراء المخصص المفتوح باب العضوية من أجل تقديم مقترحات لوضع آلية مالية عالمية طوعية ونهج يقوم على إدارة حافظات مالية وإطار تمويلي للغابات، لدعم تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، وتحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات، وتنفيذ الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات (يشار إليه فيما يلي بلفظة ''الصك''). وتتضح الأهمية الحاسمة للتمويل في إطار الصك من إدراجه ضمن الأهداف العالمية الأربعة المتعلقة بالغابات باعتباره واحدا منها.

* E/CN.18/2008/1.

240908 240908 08-49592 (A)

إن الغابات توفر العديد من المنافع للمجتمع. إن المعدلات المقلقة لإزالة الغابات وتردّيها تدعو إلى الانشغال البالغ وتعد تحديا للجهد العالمي المبذول لتحقيق تقدم صوب الإدارة المستدامة للغابات. وفي المناخ الحالي للأسواق والسياسات، فإن الإدارة المستدامة للغابات لا تزال أقل فائدة من اعتماد ممارسات غير مستدامة. وقد سلّم منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بالحاجة إلى موارد مالية كبيرة للتصدي لهذه التحديات. إن التدفقات المالية الراهنة في قطاع الغابات، الآتية من مصادر محلية وخارجية عامة وخاصة، تدفقات كبيرة ولكنها غير كافية. ومصادر التمويل اللازمة لدعم الإدارة المستدامة للغابات تأتي مجزأة، ونادرا ما تغطي النطاق الكامل لأنشطة الإدارة المستدامة للغابات.

وتهدف هذه المذكرة إلى إعطاء نظرة عامة مقتضبة على القوى الدافعة الأساسية التي تدفع وتعرقل الإدارة المستدامة للغابات، وإلى بيان مصادر التمويل الرئيسية المتاحة للغابات والحراجة.

ويتضمن القسم 'سادسا' مناقشة مقتضبة لمفاهيم التمويل الثلاثة المشار إليها في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٧/٤٠، وهي الآلية المالية العالمية الطوعية، والنهج القائم على إدارة حافظات مالية، والإطار التمويلي للغابات

وفي القسم 'سابعا' تعرض المذكرة بعض المكونات والمسائل لينظر فيها فريق الخبراء عند تقديم المقترحات التي ستعرض على منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في دورته الثامنة، المقرر عقدها في الفترة من ٢٠ نيسان/أبريل إلى ١ أيار/مايو ٢٠٠٩.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤

ثانيا – معلومات أساسية ٦

ثالثا – الاستثمار الدولي للقطاع الخاص ١١

رابعا – التعاون المالي الدولي ١٢

خامسا – الفرص والبرامج البازغة ١٩

سادسا – الآلية المالية العالمية/النهج القائم على إدارة حافظات مالية/الإطار التمويلي للغابات ٢٢

سابعا – الخاتمة ومسائل لنظر فريق الخبراء المخصص ٢٤

أولا – مقدمة

١ – وافقت الدورة السابعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، على صك غير ملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات (يشار إليه فيما يلي بلفظة ”الصك“)، واعتمدت برنامج عمل المنتدى الجديد المتعدد السنوات. كذلك قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٤٠/٢٠٠٧ الذي أحال به الصك إلى الجمعية العامة لاعتماده وضع آلية مالية عالمية طوعية/نهج لإدارة الحافظات المالية/إطار تمويلي للغابات، يُنظر في اعتماده في الدورة الثامنة للمنتدى ويتعلق بالغابات بجميع أنواعها، وتهدف إلى حشد مزيد من الموارد الجديدة والإضافية من كافة المصادر استنادا إلى النُهج القائمة وإلى نهج ناشئة مبتكرة، واضعا في اعتباره أيضا تقييمات واستعراضات الآليات المالية الحالية، بغية توفير الدعم اللازم لتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات وتحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات وتنفيذ الصك غير الملزم قانونا المتعلق بجميع أنواع الغابات؛ وأن يعقد المنتدى، في حدود الموارد المتاحة، اجتماعا لفريق خبراء مخصص مفتوح باب العضوية قبل دورته الثامنة وذلك من أجل تقديم مقترحات لوضع آلية مالية عالمية طوعية، ونهج يقوم على إدارة حافظات مالية، وإطار تمويلي للغابات؛ ودعا الشراكة التعاونية في مجال الغابات إلى تقديم المساعدة في وضع هذه المقترحات.

٢ – وفي الصك الذي اعتمدته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أكدت الدول الأعضاء من جديد الأهداف العالمية المشتركة الأربعة المتعلقة بالغابات، والتزامها بالعمل على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني من أجل إحراز تقدم نحو بلوغها بحلول عام ٢٠١٥. والأهداف العالمية هي:

١ – عكس مسار الاتجاه إلى فقدان الغطاء الحرجي على النطاق العالمي من خلال الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك الحماية والإصلاح والتشجير وإعادة غرس الغابات، وزيادة الجهود المبذولة لمنع تدهور الغابات؛

٢ – تعزيز المزايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للغابات بطرق، منها تحسين مصادر رزق السكان المعتمدين على الغابات؛

٣ – تحقيق زيادة كبيرة في مساحة الغابات المحمية على النطاق العالمي وغيرها من المساحات التي بها غابات تدار على نحو مستدام، وكذلك زيادة نسبة المنتجات الحرجية المستمدة من الغابات التي تدار على نحو مستدام؛

٤ - عكس مسار انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للإدارة المستدامة للغابات وحشد موارد مالية متزايدة بصورة كبيرة وجديدة وإضافية من جميع المصادر من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات.

٣ - ويتطرق الهدف الرابع بوجه خاص إلى مسألة الموارد المالية. وفي هذا السياق، ووفقا لبرنامج العمل المتعدد السنوات، فإن الدورة الثامنة للمنتدى (٢٠ نيسان/أبريل - ١ أيار/مايو ٢٠٠٩) ستنظر في طرق التنفيذ باعتبارها بندا مستقلا من جدول الأعمال، وفي إطار هذا البند ستنظر في مقرر عن آلية مالية عالمية طوعية ونهج يقوم على إدارة حافظات مالية وإطار تمويلي للغابات من أجل الإدارة المستدامة للغابات. وواضح من المفاوضات السابقة أن المسألة المالية تعدّ مركزية بالنسبة إلى التنفيذ الفعال للصك ومتابعة المقررات السابقة للفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات، والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، ومنتدى الأمم المتحدة ذاته.

٤ - إن الغابات تقدم العديد من المنافع، ولن تتواصل هذه المنافع إلا إذا أديرت الغابات بشكل مستدام وعُكس مسار الاتجاه إلى إزالة الغابات. وقد أشارت المداولات السابقة للمنتدى بحق إلى أن بعض منافع الغابات يفيد المجتمعات المحلية أساسا، وبعضها يفيد دولة أو منطقة في مجموعها، وبعضها يفيد الكوكب بأسره. إن حالة الغابات في العالم قد أصبحت اليوم أخطر من أي وقت مضى في التاريخ، لأن تدمير الغابات وغير ذلك من النشاط الإنساني يعرّض للخطر التنوع البيولوجي، واستقرار المناخ، وطائفة واسعة من القيم الحرجية الأخرى.

٥ - وقد أعدت هذه المذكرة لتيسير المناقشات في اجتماع فريق الخبراء المخصص من أجل تقديم مقترحات لوضع آلية مالية عالمية طوعية ونهج يقوم على إدارة حافظات مالية وإطار تمويلي للغابات، لتنظر فيها الدور الثامنة للمنتدى. والمذكرة مرتبة على النحو التالي: يعرض القسم 'ثانيا' نظرة عامة على الصك والمسائل الرئيسية المتصلة بالغابات والتمويل؛ وينظر القسم 'ثالثا' باقتضاب في دور القطاع الخاص؛ ويستعرض القسم 'رابعا' التعاون المالي الدولي الراهن والمنقضي حديثا؛ ويصف القسم 'خامسا' بعض البرامج البازغة؛ ويناقش القسم سادسا' تعابير ''الآلية المالية العالمية والنهج القائم على إدارة حافظات مالية والإطار التمويلي للغابات''؛ ويختتم القسم 'سابعا' بمسائل للنظر.

ثانيا – معلومات أساسية

ألف – صك غير ملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات

٦ – ينص الصك على طائفة واسعة من التدابير التي تتخذها الدول الأعضاء لتحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات والإدارة المستدامة للغابات. وتشمل هذه التدابير ٢٥ من السياسات والتدابير الوطنية و ١٩ من تدابير التعاون الدولي. ويتضح الاهتمام الحاسم من الصك بالتمويل في إدراجه ضمن الأهداف العالمية الأربعة المتعلقة بالغابات؛ وعلاوة على ذلك يدعو الصك البلدان والمجتمع الدولي إلى الاضطلاع بالتدابير التالية في مجال التمويل لتحقيق أهداف الصك:

(أ) تهيئة بيئات مواتية لتشجيع استثمارات أصحاب المصلحة المتعددين، ومنهم القطاع الخاص، والمجتمعات المحلية، ومجتمعات الشعوب الأصلية؛

(ب) وضع استراتيجيات تبين التخطيط المالي على كل من المدى القصير والمتوسط والطويل، لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات؛

(ج) إقامة وتعزيز الشراكات والبرامج المشتركة لتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات؛

(د) حشد وتوفير الموارد المالية الجديدة والإضافية المتزايدة بصورة كبيرة من كافة المصادر؛

(هـ) عكس مسار انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للإدارة المستدامة للغابات؛

(و) وضع وإرساء حوافز إيجابية للحد من فقد الغابات، والتشجيع على إعادة غرس الغابات، والتشجير، وإصلاح الغابات المتردّية، وتحقيق الإدارة المستدامة للغابات، وزيادة مساحة الغابات المحمية والمساحات الأخرى للغابات المدارة بشكل مستدام؛

(ز) دعم جهود البلدان لوضع وتنفيذ تدابير سليمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تكون بمثابة حوافز للإدارة المستدامة للغابات.

٧ – واستجابة للدعوة الواردة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٧/٤٠، شكلت الشراكة التعاونية في مجال الغابات فريقا استشاريا معنيا بالتمويل لدعم اجتماع فريق الخبراء. ويضطلع الفريق الاستشاري بتحليل لمصادر التمويل، والمصادر البازغة المحتملة، والثغرات فيما يتعلق بتدابير الصك. وعند تقديم هذه المذكرة لتجهيزها رسميا، كان العمل

التحليلي لا يزال جاريا. ورغم أن بعض النتائج الأولية قد استخدم في هذه المذكرة، فإن التحليل الكامل سيقدم في اجتماع فريق الخبراء.

باء – الغابات والتمويل

٨ – ظلت الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات لأمد طويل هدف المجتمع العالمي، ومع ذلك فإن الحالة الراهنة لا هي مرضية ولا هي باعثة على الارتياح. فمن بين ٣,٩٥ بلايين هكتار من الغابات في العالم في عام ٢٠٠٥[١]، يوجد أكثر من نصفها، أو ٢,١ من بلايين الهكتارات، في البلدان النامية، و ٠,٩ من بلايين الهكتارات في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، بلغ مجموع إزالة الغابات[٢] ١٣ مليون هكتار سنويا. وفي الوقت ذاته حدثت زيادات كبيرة في الغابات المزروعة وفي التوسع الطبيعي للغابات، مما قلل إلى حد كبير من الفقد الصافي لمساحات الغابات، فأصبح قرابة ٧,٣ ملايين هكتار في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥. ومعظم إزالة الغابات يحدث في الواقع في الغابات المدارية في البلدان النامية.

٩ – وغير معروف بدقة كمّ الغابات المدارة بشكل مستدام. وهناك دراسة للمنظمة الدولية للأخشاب المدارية في عام ٢٠٠٦[٣] تقدر أن ٣٦ مليون هكتار تدار بشكل مستدام ضمن الـ ٩٠٠ مليون هكتار من الغابات الموجودة في بلدانها الأعضاء المنتجة، وعددها ٣٣ بلدا. وهذا يدل على تحسن كبير بالمقارنة بتقدير عام ١٩٨٨ البالغ مليون هكتار، وإن كان لا يزال أقل من ٥ في المائة من الغابات في هذه البلدان. وهذه النسبة المئوية يمكن أن تكون لها دلالتها بالنسبة إلى بعض البلدان النامية الأخرى أيضا، وإن كانت البيانات المتاحة قليلة[٤]. وجدير بالملاحظة أن هناك عددا من الغابات المملوكة لمجتمعات أو لصغار أصحاب المصلحة أو لمجموعات صناعية يدار بشكل جيد، وأن هناك غابات كثيرة يتعذر الوصول إليها تنعم بالهدوء إلى حد كبير، وإن كانت هذه الغابات تظل غالبا غير مسجلة في الإحصاءات الرسمية المتعلقة بالإدارة المستدامة. غير أن كل نظام إيكولوجي للغابات يتعرض اليوم في الواقع لدرجة ما من التأثير البشري، ومن الصعب، بدون دعم مالي كاف، تحقيق الإدارة

(١) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، روما، حالة الغابات في العالم، ٢٠٠٧.

(٢) المرجع نفسه، تقييم الموارد الحراجية في العالم، ٢٠٠٧ (http://www.fao.org/docrep/009/a0773e/a0773e00.htm).

(٣) المنظمة الدولية للأخشاب المدارية، حالة إدارة الغابات المدارية، ٢٠٠٥.

(٤) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، روما، حالة الغابات في العالم، ٢٠٠٧ (انظر القسم 'أولا' للاطلاع على استعراض أكثر تفصيلا للتقدم صوب الإدارة المستدامة للغابات).

المستدامة للغابات في أجزاء كثيرة من العالم. ويتراوح الاستثمار المطلوب بين الاستثمار البسيط، ومنه مثلا حماية غابة يتعذر الوصول إليها، والاستثمار الرئيسي، إذا انطوى الأمر على تكاليف بديلة عالية.

١٠ - ومن المهم للغاية، عند مناقشة التمويل وإدارة الغابات في البلدان النامية، التسليم بوجود صلة مباشرة بين موارد رزق الفقراء والغابات، وبأن السكان الريفيين يقومون بقدر كبير من العمل لجمع الحطب وغيره الكثير من منتجات الغابات التي لا يستغنون عنها في حياتهم. ويجري كل عام جمع ١,٨ من بلايين الأمتار المكعبة من الخشب[٢] لهذا الغرض الأساسي (حوالي نصف محصول الخشب بكامله) وتقوم النساء بمعظم عملية هذا الجمع. ويعتمد أكثر من بليون شخص إلى حد كبير على الغابات في معيشتهم[٥]. وهذا النوع من البحث عن الرزق بأقل قدر من التكنولوجيا يقدم منافع ببلايين الدولارات للريفيين الفقراء، من خلال طائفة واسعة من المنتجات للغذاء والمأوى والدواء. ومع أن من الطبيعي ألا تسجل هذه المنفعة أو القيمة الآتية من الغابة في الإحصاءات الاقتصادية الرسمية فإن هذا حقيقي ويؤثر بشكل مباشر أكثر على موارد رزق هذه الملايين من الفقراء. وليس هناك ما يضمن أن يفضي هذا النوع من استخدام الغابات إلى إدارة مستدامة للغابات، ففي حالات كثيرة يمكن أن تنضب المنتجات أو الخدمات أو تزول. على أن مفهوم الإدارة المستدامة للغابات يتضمن الحد من الفقر في الريف والإبقاء على المنافع لقاطني الغابات. ومع ذلك فإن من المهم التأكد من أنه يجري الاضطلاع بهذه الأنشطة بشكل مستدام.

١١ - إن أشكال الإدارة المستدامة للغابات الأكثر تنظيما أو تصنيعا تحتاج إلى قدر هائل من التمويل. والإدارة المستدامة للغابات، على أي مستوى أكبر من الأنشطة المنزلية، لها احتياجات تقنية عديدة، وغالبا ما تحتاج أيضا إلى مشاركة أصحاب المصلحة الذين لهم اهتمامات مختلفة في الغابات. وتحتاج الاستدامة الاقتصادية، التي لا غنى عنها للاستدامة الاجتماعية والبيئية، إلى معلومات مالية، ومنها معلومات عن الأسواق والتكلفة البديلة، وإلى معرفة متصلة بالوصول إلى مصادر التمويل. والعمليات الأكبر تحتاج إلى تحليل مالي أكثر تعقيدا نسبيا، علاوة على المعرفة التكنولوجية.

١٢ - وكل الأنشطة المذكورة أعلاه تحتاج إلى تمويل من مصدر ما. والملاحظة العامة هي أن الإدارة المستدامة أقل نفعا من الممارسات غير المستدامة، لأنها تحتاج إلى قدر أكبر من الاستثمارات وتكاليف العمليات. ولذلك لا غنى للإدارة المستدامة للغابات عن قدر أكبر من

(٥) تشوميتز، ك. و. وآخرون، ٢٠٠٧. ''على خلاف؟ التوسع الزراعي، والحد من الفقر، والبيئة في الغابات المدارية''. تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات.

تدفقات الدخل أو التمويل الخارجي. وهذا على الرغم من التعارض الظاهر الذي مؤداه أن الإدارة المستدامة للغابات، بحكم تعريفها، يجب أن تكون ذاتية التمويل. ويمكن لهذه الإدارة أن تكون ذاتية التمويل لو كان جميع المنتفعين يدفعون أيضا الثمن (أو التعويض) المناسب لقاء المنافع التي يحصلون عليها. ومع عدم وجود نظم مجتمعية أو تعويض عن المنافع العامة، تكون هناك دوافع قوية إلى الاستخدام غير المستدام الذي يقود إلى تردّي وإزالة الغابات. ويضاف إلى ذلك أنه في حالة ضعف حيازة الأرض أو عدم وضوحها أو التنازع عليها، تكون هناك ضغوط إضافية لجمع منتجات الغابات بشكل متسرع وغير مستدام، سواء كانت هذه المنتجات حطبا أو أحياء برية أو أخشابا.

١٣ - وتأتي الضغوط لاتباع ممارسات غير مستدامة من مصادر شتى، وغالبا ما ترتبط بتعظيم قصير الأجل للدخل الصافي، من خلال العمل الفوري على استخلاص المنتجات القيمة دون اهتمام بقدرة الغابات مستقبلا على الإنتاج. وعادة ما تكون للاستثمارات التجديدية آفاق زمنية بالغة الطول يمكن أن تتجاوز بكثير التفضيل الزمني للكثيرين من الملاك الخاصين للغابات. إن اكتمال النمو البطيء للأشجار يمكن ببساطة أن يستغرق ٥٠ أو ٦٠ من الأعوام أو ربما أكثر من ذلك بكثير قبل حصادها. وفي هذه الحالات يكون الاستثمار الخاص مقيدا بطول الفترة التي يستغرقها تباطؤ الاستثمار[٦].

١٤ - وغالبا ما تكون إقامة مزارع سريعة النمو أجدى من انتظار اكتمال التجدد الطبيعي. فالمزارع توفر منافع كثيرة، وتجتذب استثمارات خاصة كبيرة، وإن كانت لا توفر نفس خليط المنافع الذي تقدمه الغابات الطبيعية. والتدمير المستمر للغابات الطبيعية لا يمكن تعويضه بإحلال مزارع محل الغابات. ومع ذلك فإن إصلاح الغابات الطبيعية من خلال غرس الأشجار مسألة مهمة ستحتاج أيضا إلى استثمارات كبيرة. ومساحة الغابات المغروسة تنمو بسرعة لتلبية الطلب (زهاء ٥٠ مليون هكتار في الـ ١٥ عاما الماضية)، ووصلت إلى ٢٢٠ مليون هكتار في عام ٢٠٠٥.

١٥ - وهناك العديد من استخدامات الأراضي البديلة للغابات، وغالبا ما توفر منافع قصيرة الأجل أكثر مما يوفره استغلال الغابات. وهذه هي الحالات التي تكون فيها التكاليف البديلة للاحتفاظ بالغطاء الحرجي عالية. والتحول إلى الزراعة هو من الأسباب الشائعة لإزالة الغابات، ومما يزيد الضغطَ أزمة الغذاء القريبة والسياسات المشجعة لإنتاج الوقود الأحيائي. وهذه القوى الاقتصادية المختلفة يمكن أن تعمل متضافرة، ويمكن لآثارها أن تتراكم.

(٦) شركة Indufor الاستشارية، وزارة الخارجية الفنلندية، ٢٠٠٦. دراسة عن آليات تمويل الإدارة المستدامة للغابات.

١٦ - والنتيجة الأساسية هي أن الحركة الحرة لقوى السوق لا تفضي وحدها إلى إدارة مستدامة للغابات. ومجرد حشد أو تسهيل الاستثمارات الخاصة وتهيئة بيئة مواتية لهذه الاستثمارات لن تكون بمثابة نظام كاف لتمويل الإدارة المستدامة للغابات، ما لم تعالج في الوقت ذاته جوانب النقص الهيكلي والمسائل الأساسية الأخرى، مثل التقدير السليم للنطاق الكامل لسلع الغابات وخدماتها.

١٧ - و ٨٤ في المائة من كل الغابات على مستوى العالم مملوكة للدولة[٧]. ويمكن أن تكون هذه السياسة مدفوعة بنوايا طيبة لضمان استدامة المنافع العامة للغابات. ومع ذلك أشارت الدلائل إلى أنه عندما تقصر القدرة الحكومية عن التعامل مع المهمة الثقيلة لحماية الغابات وإدارتها وإنفاذ القوانين، يكون هناك نزوع و/أو دافع قوي إلى اضطلاع المشغلين الخاصين بتدابير غير مستدامة. وبذلك فإن ملكية الدولة وحدها، بدون قدرة مؤسسية كافية وإطار للسياسة يشمل جميع القطاعات، لن توفر هذه المنافع المستدامة.

١٨ - وإذا كان لا غنى عن التمويل، بما في ذلك التعويض عن جميع المنافع، للإدارة المستدامة للغابات ولاستمرار هذه المنافع، فسيكون هناك مبدأ يبدو منطقيا ومنصفا، مؤداه أن يقوم المستفيدون من شتى منتجات الغابات وخدماتها بتوفير التمويل المطلوب. وهذا يعكس مبدأ مقبولا تماما لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وهو مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن تكن متباينة، ويشير إلى أنه لا غنى عن التعاون والشراكات للتقدم صوب الإدارة المستدامة للغابات.

١٩ - ويحدث ذلك بقدر ما، لأن هناك مصادر تمويل محلية ووطنية ودولية متاحة للإدارة المستدامة للغابات في حالات كثيرة. على أن التمويل يتاح عادة حيثما تكون هناك عائدات تفضيلية متوقعة، وهناك مساحات عديدة من الغابات في بلدان عديدة لا يتاح أو يوجد فيها على هذا الأساس إلا تمويل وطني أو دولي بالغ الضآلة أو منعدم. وفي هذه المناطق نادرا ما تكون هناك إدارة مستدامة للغابات، وهو ما توثقه التقديرات المبينة أعلاه، ومن هنا يتضح أن التدفق الراهن لتمويل الإدارة المستدامة للغابات لا يفي بالغرض.

٢٠ - والبلدان المنخفضة الدخل لديها موارد تمويل متاحة أقل، وهنا تكون المشاكل أحدّ. ويضاف إلى ذلك، كما ورد أعلاه، أن المطلوب ليس فقط التمويل غير التمييزي. وقد يكون التمويل الخاص متاحا، ولكنه وحده، دون ضمانات مناسبة، لن يحقق الإدارة المستدامة للغابات في جميع المناطق، أو حتى حيث تكون الحاجة إليه ماسّة. ولذلك فإن نظام التمويل

(٧) الفاو، تقييم الموارد الحراجية في العالم، ٢٠٠٥.

الفعال والكفؤ سيحتاج إلى الاعتماد على المصادر الخاصة والعامة، على المستوى المحلي والوطني والدولي. والقطاع العام بحاجة إلى تحديد سبل لتمويل المنافع العامة غير المقدرة قيمتها في السوق الخاصة الراهنة من خلال عدد من الطرائق، منها تعزيز وإيجاد أسواق للعديد من السلع والخدمات البيئية التي توفرها الغابات. وليس هذا حلا بسيطا، ولكنه فيما يبدو الوحيد القابل للتطبيق.

ثالثا – الاستثمار الدولي للقطاع الخاص

٢١ – من المفيد، عند النظر في الآليات المالية للإدارة المستدامة للغابات، تقدير التدفقات المالية الكبيرة المرتبطة بالغابات. وفي عام ٢٠٠٤، وصلت التجارة العالمية في منتجات الغابات إلى ما مجموعه ٣٢٧ بليون دولار، واستأثرت البلدان الصناعية بحوالي ثلاثة أرباع هذا المبلغ[٢].

٢٢ – وليست هناك معلومات منتظمة متاحة عن الاستثمار الخاص المباشر المحلي أو الأجنبي في قطاع الغابات بالبلدان النامية، وإن يكن هناك رأي مشترك يذهب إلى أن معظم الاستثمارات في الغابات يأتي من مصادر محلية، أما في الصناعات التحضيرية، وبخاصة في اللباب والورق، فإن التمويل الأجنبي كبير الحجم في بلدان عديدة. ويتخذ التمويل الأجنبي أشكالا مختلفة من خلال الاستثمارات المباشرة، والاستثمارات في حافظات الأسهم، والقروض. وتأتي الاستثمارات المحلية في إدارة الغابات والمزارع وصناعات الأخشاب من القطاع الخاص الرسمي والمجتمعات المحلية، وملاك الأراضي والمزارعين الذين يمكن في الغالب أن يكونوا يعملون في القطاع غير الرسمي (وغير المسجل).

٢٣ – ويقول مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)[٨] إن تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الخاص[٩] في الصناعات الحرجية بالبلدان النامية قد نمت بسرعة (زادت على الضعف في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥)، فوصلت إلى ما يناهز ٠,٥ من بلايين الدولارات سنويا في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥. وقد زادت أرصدة الاستثمار المباشر الأجنبي[١٠] في

(٨) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٧.

(٩) تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي هي استثمارات جديدة لشركات أجنبية تقوم بها لفترة من الزمن – محسوبة إما بالسنة التقويمية أو السنة الضريبية. وتشمل إحصاءات تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي معظم الاستثمار الداخل وليس كله. فمثلا إذا قرر مستثمر داخل توسيع منشآته في بلد ما ولكن باستخدام التمويل المحلي، فإن ذلك لن يظهر في إحصاءات تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي لأنه لا يتضمن تدفقا للمال في هذا البلد.

(١٠) تقيس أرصدة الاستثمار المباشر الأجنبي مستوى الرصيد التراكمي للاستثمار المباشر الأجنبي فيما يتعلق بالاستثمار الرأسمالي للشركات الأجنبية في نقطة زمنية وحيدة تراعي الاستثمار الجديد وسحب الاستثمار معاً.

صناعات الورق والأخشاب في البلدان النامية، فوصلت في عام ٢٠٠٥ إلى ١٧,٨ بليون دولار. وهناك اتجاه هام آخر ملحوظ، هو أن الاستثمار المباشر الأجنبي يتولاه مستثمرو البلدان النامية في بلدان نامية أخرى. ويمكن، استنادا إلى البيانات المتاحة، تقدير مجمل الاستثمارات السنوية في الصناعات الحرجية بالبلدان النامية في حدود بليوني دولار سنويا.

٢٤ - وهناك مسألة أساسية في تمويل القطاع الخاص، هي التأكد من أن الاستثمارات لا تتم في عمليات غير قانونية وغير مستدامة. وفيما يتعلق بالاستثمار، يمكن للصناعة أن تسهم مباشرة في الإنتاج والتجهيز والتجارة، وبالتالي في تحقيق أول ثلاثة من الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات. إن الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي غير المباشر للصناعة أثر واسع النطاق وشامل، ولذلك فإن هناك حاجة إلى زيادة الآثار الإيجابية والحد من العواقب السلبية.

٢٥ - وفي بلدان قليلة تحوّل الاستثمار المباشر في الأخشاب المدارية، الذي كانت تتولاه في الماضي شركات عاملة في الصناعات الحرجية، إلى استثمار غير مباشر يقوم به مستثمرون مؤسسيون، كمنظمات إدارة الاستثمار في الأخشاب المدارية. ويمكن لهذه الاستثمارات في الأخشاب المدارية أن تسهم في التدابير الوطنية للصك بتحسين إنتاج سلع الغابات وخدماتها والتجارة المرتبطة بها. على أن الأثر قد يقتصر على بلدان قليلة نسبيا يمكن أن تهيئ ظروفا مواتية لزراعة الأخشاب، وتوفر الأرض الصالحة، وتوجد بيئة مناسبة للاستثمار. ولتعظيم المنافع المتبادلة، لا غنى عن الضمانات اللازمة للحد من الآثار السلبية المحتملة، وإدماج هذه الجهات الفاعلة الجديدة في الإطار الاجتماعي والاقتصادي الوطني والمحلي.

٢٦ - وهناك احتمال كبير أن توجد في المناطق المدارية إدارة مستدامة للغابات على المستوى المحلي. وستواجه المجتمعات العديد من المزايا المقارنة والقيود الموصوفة أعلاه. إن الإدارة المستدامة للغابات على المستوى المحلي تجتذب بشكل له ما يبرره الاهتمام ذا الأولوية للحكومات والتعاون الدولي، نظرا إلى الصلات المباشرة بالحد من الفقر والاستدامة البيئية في الريف. ومن الطبيعي أن تحتاج الحراجة المجتمعية إلى التنظيم المناسب والمهارات التقنية لتكون قادرة على المنافسة في الأسواق. وسيستوعب ذلك التمويلَ وبناء القدرات في البداية، وإن كان قادرا على إعطاء عائدات كبيرة مستقبلا.

رابعا - التعاون المالي الدولي

ألف - المساعدة الإنمائية الرسمية

٢٧ - ليس في وسع هذه المذكرة أن تقدم نظرة عامة مفصلة على كل المساعدة الإنمائية الرسمية ذات الصلة بالغابات، وإن كان من المفيد استعراض بعض العناصر الرئيسية التي

لا غنى عنها في تصميم أي نظام مالي جديد. وقد تطورت المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للغابات مع تطور التفكير الدولي في هذا الموضوع منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ورغم استمرار أهمية البرامج المركِّزة على قطاع الغابات، فإن أولوية المساعدة الإنمائية الرسمية تحولت إلى برامج أوسع نطاقا للتنمية الريفية وصون البيئة يمكن للغابات أن تقوم فيها بدور مهم.

٢٨ - وغير متاح الآن بيانات دقيقة مصنّفة وشاملة عن برامج المساعدة الإنمائية الرسمية للغابات. ومع ذلك فقد كانت هناك تقديرات عديدة منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢. والتقديرات الأخيرة لإجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية ذات الصلة بالغابات تتراوح بين حوالي بليون دولار و ١,٩ من بلايين الدولارات سنويا. فإذا أخذنا الرقم الأعلى، فإن قروض البنك الدولي المتصلة بالغابات كانت تمثل متوسطا سنويا بلغ زهاء ٥٨٠ مليون دولار في الأعوام الثلاثة الماضية، وكان زهاء ٢٠ برنامجا ثنائيا تمثل حوالي بليون دولار سنويا[١١]. ووضعا لذلك في منظوره الصحيح، يقدر أن تمويل القطاع العام في الصين للغابات بلغ ٤,٢ بلايين دولار في عام ٢٠٠٣.

٢٩ - ولبرمجة المساعدة الإنمائية الرسمية تلتقي البلدان المستفيدة عادة بالشركاء الدوليين الذين يمكنهم تمويل برامج في بلدانهم، ويوضع برنامج توافقي يعكس أولويات البلد والمانحين. ويعكس هذا النهج توافق الآراء الذي أُعرب عنه خاصة في إعلان باريس لعام ٢٠٠٥ بشأن فعالية المعونة[١٢] وتوافق آراء مونتيري لتمويل التنمية. وفي الوثائق والاجتماعات المتعلقة على الصعيد الوطني ببرنامج المساعدة الشاملة، لم تكن البرامج المتعلقة بالغابات تدرج غالبا باعتبارها أولويات، مما أدى إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية ذات الصلة بالغابات لم تزد بما يتناسب وتحديات الإدارة المستدامة للغابات. ويبدو ذلك مفهوما في سياق تكافح فيه البلدان لتوفير الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية وتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير الغذاء لشعوبها.

(١١) البنك الدولي، الشراكة العالمية في مجال الغابات، (وثيقة مؤقتة غير رسمية)، ٢٠٠٧.

(١٢) تشمل الالتزامات الواردة في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة: (أ) الملكية - تكون للبلدان الشريكة قيادة فعلية لبرامجها الإنمائية واستراتيجياتها وتنسق التدابير الإنمائية؛ (ب) التنسيق - تركز الجهات المانحة دعمها العام على الاستراتيجيات والمؤسسات والإجراءات الإنمائية الوطنية للبلدان الشريكة؛ (ج) المواءمة - تكون تدابير الجهات المانحة أكثر مواءمة وشفافية وفعالة في مجملها؛ (د) تحقيق النتائج - إدارة الموارد وتحسين صنع القرار لتحقيق نتائج؛ (هـ) المساءلة المشتركة - تكون الجهات المانحة والشركاء مسؤولين عن نتائج التنمية (http://www.oecd.org/dataoecd/11/41/34428351.pdf).

٣٠ - وفي البلدان التي توجد فيها مناطق غابات واسعة نسبيا، غالبا ما تكون البرامج المتعلقة بالغابات ظاهرة بشكل بارز ضمن برامج التعاون. وفي هذه الحالات تكون هناك غالبا مشاريع عديدة متعلقة بالغابات تدعمها جهات مانحة مختلفة عامة وخاصة. وعندئذ يكون من مهمة البلد التنسيق الفعال للمشاريع العديدة في برنامج مترابط، والعمل بشكل فعال على مزج التمويل العام بالاستثمارات والتدابير الخاصة. وهذا يتصل طبعا بالنهج القائم على إدارة حافظات مالية، الذي سلفت الإشارة إليه ويناقش أدناه. ومما ييسّر الاستخدام الأنجع للحافظات المالية وجود موارد مالية يعتدّ بها في مكان ما داخلها.

٣١ - وهذه الظروف تقع في صميم المسائل التي تكتنف رابع الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات، وهو : ''عكس مسار انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للإدارة المستدامة للغابات ...''. وقد يقال إن البلدان النامية هي المسؤولة عن سياساتها الإنمائية، وإن البرامج المتعلقة بالغابات لا تحظى بالأولوية بالمقارنة بالاحتياجات الأخرى. غير أن الواقع أيضا أن المجتمع العالمي يواجه الحقيقة التي مؤداها أن المساعدة الإنمائية الرسمية غير كافية للإدارة المستدامة للغابات، وقلة احتمال تغيير هذه الحقيقة في إطار الترتيبات الراهنة. ولإلقاء مزيد من الضوء على الحالة، تناقش أدناه جهود أخرى في مجال التعاون الدولي تركز أساسا على الغابات.

باء - مجموعة البنك الدولي

٣٢ - أسند إلى استراتيجية البنك الدولي للغابات، التي اعتمدت في عام ٢٠٠٢، دور متزايد للمساعدة المالية المخصصة للغابات، ونتج عن ذلك وجود اتجاه تصاعدي ملحوظ منذئذ. وتقوم استراتيجية الغابات على ثلاثة مرتكزات (الحد من الفقر، وإدماج الغابات في التنمية المستدامة، وتحسين الخدمات البيئية العالمية). وفي عام ٢٠٠٧ وصل حجم الإقراض إلى ٥١٢ مليون دولار.

٣٣ - وبصفة عامة تشمل استثمارات البنك مشاريع قائمة بذاتها متصلة بالغابات، ومشاريع تتضمن مكونات مهمة تتصل بالغابات[١٣]. وهذه المشاريع الأخيرة شكّلت ٣٩ في المائة من إجمالي القروض المخصصة للغابات في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥. وتتعلق هذه المشاريع أساسا بالتنوع البيولوجي (٦٨ في المائة من عدد المشاريع)، والحد من الفقر (١٢ في المائة)، والتنمية الريفية (٨ في المائة)، والطاقة (٨ في المائة)، وإدارة الموارد الطبيعية (٤ في المائة). وتغطي المشاريع القائمة بذاتها المتصلة بالغابات طائفة واسعة من المجالات المواضيعية، ومنها

(١٣) لا تصنف هذه المشاريع على أنها استثمارات في مجال الغابات.

الإصلاحات القطاعية، والحراجة المجتمعية، وتطوير المزارع، والمدفوعات مقابل الخدمات البيئية الحرجية. وبالإضافة إلى القروض القطاعية وإقراض المشاريع الاستثمارية، فإن القروض الخاصة بالسياسات الإنمائية أصبحت متزايدة الأهمية. وحتى عام ٢٠٠٦ كان البنك قد وافق على ١١ من هذه القروض، وبلغ إجمالي المكونات المتصلة بالغابات زهاء ٩٤ مليون دولار.

٣٤ - إن المؤسسة المالية الدولية، وهي ذراع القطاع الخاص في البنك، تشجع استثمارات القطاع الخاص المستدامة لتعزيز التنمية الاقتصادية والحد من الفقر. وقد ساعدت المؤسسة في تمويل عدد من مشاريع قطاع الغابات، ولا سيما في صناعة اللباب والورق، بما متوسطه حوالي ٢٥٠ مليون دولار سنويا، وهيأت حوالي خمسة أمثال هذا المبلغ.

٣٥ - وتعزز وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف الاستثمار المباشر الأجنبي، بتوفير تأمين ضد المخاطر السياسية للمستثمرين والمقرضين. وفي قطاع الغابات، لم تطبق ضمانات المخاطر السياسية التي توفرها الوكالة إلا على مشروعين فقط في أواخر التسعينيات. ويمكن استكشاف إمكانية التوسع في الاستفادة من هذا الصك، حيث إن الأفق الزمني الطويل للاستثمارات في مجال الغابات يناسب ضمانات المخاطر السياسية.

٣٦ - وقد أطلق البنك عدة مبادرات في مجال الكربون والغابات، وهو ما سنتناوله في القسم 'خامسا'أدناه بشأن الفرص والبرامج البازغة.

٣٧ - وللبنك أربعة برامج أو صناديق للشراكة لتعزيز تنفيذ استراتيجية الغابات لعام ٢٠٠٢، على النحو التالي: (أ) تحالف البنك الدولي والصندوق العالمي للطبيعة من أجل صون الغابات والانتفاع المستدام بها، و (ب) البرنامج المعني بالغابات، و (ج) إنفاذ القوانين والإدارة الخاصة بالغابات، و (د) صندوق الشراكة في مجال النظام الإيكولوجي الحرج. ويرى البنك أن هذه الشراكات ساعدت على تنفيذ استراتيجيته للغابات. وكان التمويل المعبأ متواضعا نسبيا ولكن فعالا.

٣٨ - ويغطي تمويل البنك طائفة واسعة من عناصر الصك المتعلقة بالتدابير الوطنية، حيث إن نطاقه بوجه عام شامل إلى حد بعيد والمشاريع كبيرة الحجم عادة.

٣٩ - ويشارك البنك بنشاط في تعبئة أموال جديدة للحراجة، وهو ما تفعله جميع المنظمات الحكومية الدولية التي يتناولها هذا القسم.

٤٠ - وبالإضافة إلى البنك الدولي فإن مصارف التنمية الإقليمية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تعمل منذ أعوام عديدة على دعم تشكيلة من المشاريع ذات الصلة بالغابات، وهناك

اثنا عشر برنامجا ثنائيا على الأقل هي من كبار المساهمين في المشاريع ذات الصلة بالغابات. وتسهم هذه البرامج بمعظم المساعدة الإنمائية الرسمية المشار إليها أعلاه والبالغة بليون دولار.

جيم – مرفق البرامج الوطنية للغابات

٤١ – مرفق البرامج الوطنية للغابات آلية للتمويل متعددة الشركاء تستضيفها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وتدعم المشاركة النشطة لأصحاب المصلحة على الصعيد القطري في وضع وتنفيذ البرامج الوطنية للغابات. ويقدم المرفق المنح مباشرة إلى أصحاب المصلحة في البلدان الشريكة، لمساعدتهم في وضع وتنفيذ البرامج الوطنية للغابات التي تتناول بشكل فعال الاحتياجات المحلية والأولويات الوطنية، والتي تعكس المبادئ المتفق عليها دوليا.

٤٢ – وقد أقام هذا المرفق، منذ إنشائه في عام ٢٠٠٢، شراكات مع ٥٧ بلدا وأربع منظمات دون إقليمية؛ ورصد ٧,٧ ملايين دولار في شكل منح لأصحاب المصلحة الذين لا ينتمي ٧٠ في المائة تقريبا منهم إلى الحكومات. وكانت منح المرفق داعمة لمساهمة أصحاب المصلحة في وضع السياسات والاستراتيجيات، والتوسع في البرامج الوطنية للغابات، ووضع صكوك قانونية ومالية ومؤسسية جديدة. على أنه لا بد من ملاحظة أن الطلب على مساعدة المرفق يتجاوز منحه المالية الراهنة بكثير.

دال – مرفق البيئة العالمية

٤٣ – يموّل مرفق البيئة العالمية المنح الجديدة الإضافية والتمويل التساهلي لتغطية التكاليف الإضافية للتدابير اللازمة لتحقيق المنافع البيئية العالمية المتفق عليها. وهذا المرفق هو مرفق التمويل الوحيد المتعدد الاتفاقيات الموجود الآن، وهو حاليا مصدر التمويل الرئيسي الذي يدعم بوجه خاص اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. والمرفق مصدر تمويل أيضا داعم لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٤٤ – ومنذ عام ١٩٩١ ظل نطاق أنشطة المرفق المتصلة بالغابات يتسع تدريجيا ليشمل، إلى جانب التركيز على التنوع البيولوجي، الإدارة المتكاملة للنظم الإيكولوجية، وتدهور الأراضي، والإدارة المستدامة للأراضي، وشمل في فترة أقرب (منذ عام ٢٠٠٧) الإدارة المستدامة للغابات. وفي عام ٢٠٠٥ وصل التمويل التراكمي للمشاريع المتصلة بالغابات (٢٣٦) إلى ١,١٩٢ من ملايين الدولارات[١٤]. وكانت المشاريع السابقة تركز على المناطق

(١٤) مرفق البيئة العالمية، أنشطة مرفق البيئة العالمية ذات الصلة بالغابات، الوثيقة GEF/C.27/14، ٢٠٠٥.

المحمية باعتبارها الأداة الرئيسية لصون التنوع البيولوجي، ولكن هناك نزوع إلى توفير مزيد من الدعم للإدارة المستدامة للغابات خارج المناطق المحمية.

٤٥ - وفي عام ٢٠٠٧ وافق مجلس المرفق على برنامج للإدارة المستدامة للغابات يتعامل مع مجال التدخل هذا بشكل أكثر شمولا وتنسيقا مما مضى. وتشمل المجالات التي يمكن أن يدعمها البرنامج ما يلي: (أ) التمويل المستدام لنظم المناطق المحمية على الصعيد الوطني؛ (ب) دعم شبكات المناطق المحمية البرية؛ (ج) تعزيز سياسة دمج التنوع البيولوجي والإطار التنظيمي لهذا الدمج؛ (د) إيجاد أسواق لسلع وخدمات التنوع البيولوجي؛ (هـ) دعم الإدارة المستدامة للغابات في المناظر الطبيعية الأوسع نطاقا؛ (و) تعزيز الإنتاج المستدام للكتلة الأحيائية؛ (ز) منع الأنواع الدخيلة التوسعية ومكافحتها وإدارتها؛ (ح) إدارة استخدام الأراضي وتغير استخدام الأراضي والحراجة باعتبارها وسيلة لحماية مخزونات الكربون والحد من انبعاثات غاز الدفيئة. وفي غضون الستة أشهر الأولى من تنفيذ هذا البرنامج، رصد المرفق زهاء ٧٠ مليون دولار وهيأ ما يقرب من ٢٢٣ مليون دولار في تمويل مشترك. وفي فترة التجديد الرابع للموارد، يمكن لاستثمارات المرفق في الإدارة المستدامة للغابات أن تتجاوز ٢٥٠ مليون دولار. إن برنامج الإدارة المستدامة للغابات يتيح فرصا جديدة لتمويل المرفق، مع استمرار التركيز الأساسي على صون التنوع البيولوجي والغابات كجزء من الاستخدام المستدام للأراضي لإنتاج سلع عامة عالمية.

هاء - المنظمة الدولية للأخشاب المدارية

٤٦ - الاتفاق الدولي للأخشاب المدارية صك ملزم قانونا ينص على تمويل آليات للإدارة المستدامة للغابات المدارية. وينص هذا الاتفاق، الذي اعتمد في عام ١٩٩٤، على (أ) حساب إداري للأنصبة المقررة على جميع الأعضاء لتغطية التكاليف الإدارية، و (ب) حساب خاص لتمويل المشاريع والتمويل السابق للمشاريع من التبرعات. وبالإضافة إلى ذلك أنشئ صندوق بالي للشراكة لمساعدة الأعضاء المنتجين على تدبير الاستثمارات اللازمة لتنفيذ المادة ١ (د) من اتفاق عام ١٩٩٤ (تعزيز قدرة الأعضاء على تنفيذ استراتيجية لتصدير منتجات الأخشاب المدارية والأخشاب من مصادر مدارة بشكل مستدام بحلول عام ٢٠٠٠).

٤٧ - وقد حشدت المنظمة الدولية للأخشاب المدارية منذ عام ١٩٨٧ ما يقرب من ٣١٤ مليون دولار لتمويل قرابة ٨٠٠ مشروع ونشاط، ومنذ عام ٢٠٠٠ أصبحت الاعتمادات السنوية في حدود ١٤ إلى ١٨ مليون دولار. وحشد صندوق بالي للشراكة حوالي ٤٢ مليون دولار من هذا المبلغ. وظل حجم التمويل تقريبا في المستوى ذاته في الأعوام العشرة

الماضية، ولكن في الأعوام الأخيرة وردت مساهمات كبيرة من الجهات المانحة. وتشمل مصادر تمويل الحساب الخاص تبرعات من الأعضاء المستهلكين، والصندوق المشترك للسلع الأساسية[١٥]، ومؤسسات التمويل الإقليمية والدولية، ومصادر أخرى.

٤٨ - وقد وُضع الاتفاق الدولي للأخشاب المدارية (لعام ٢٠٠٦) لتوسيع وتعزيز الأساس التمويلي للأنشطة التنفيذية للمنظمة وجذب المزيد من التمويل القابل للتنبؤ به. ومع ذلك لم يبدأ نفاذ اتفاق عام ٢٠٠٦ بعد.

واو - الآلية العالمية

٤٩ - أنشئت الآلية العالمية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لزيادة فعالية وكفاءة الآليات المالية الراهنة ودعم التدابير الرامية إلى تعبئة وتخصيص موارد مالية كبيرة للبلدان النامية الأطراف المتضررة. ويزداد تخصص الآلية في توفير طائفة من الخدمات الاستشارية المالية إلى البلدان، في إطار مكافحة التصحر وتعزيز الإدارة المستدامة للأراضي. ونظرا إلى الصلة بين هذه المسائل والغابات والحراجة، تعدّ الآلية العالمية حالة مهمة لتعلم الدروس.

زاي - التبرعات غير الهادفة إلى الربح والخيرية

٥٠ - هناك دور متزايد الأهمية للتبرعات الخيرية ولعمل المنظمات غير الهادفة إلى الربح التي تدعمها. ويتزايد عدد المؤسسات الخيرية وفاعلي الخير الموسرين، وبخاصة في الأجزاء المتقدمة والسريعة النمو من العالم. ومما يشير إلى ضخامة التبرع لأعمال الخير أن التبرعات الدولية المقدرة التي قدمتها جميع مؤسسات الولايات المتحدة لكل القضايا بلغت ٣,٨ بلايين دولار في عام ٢٠٠٤، وهو ما يمثل زهاء ١٨ في المائة من مجمل تبرعاتها[١٦]. وإذا كانت القضايا الصحية قد حظيت بمعظم هذه التبرعات الدولية، فإن حوالي ٦٦٥ مليون دولار ذهبت إلى برامج التنمية الدولية والبيئة.

٥١ - وهناك مبلغ كبير من المال متبرع به من خلال الأعمال الخيرية للإدارة المستدامة للغابات، ولا سيما لمكوّن الصون. وستحتاج زيادة هذه التبرعات إلى برنامج فعال للغاية لجمع الأموال لن يكون نجاحه مضمونا. إن الأعمال الخيرية يمكن أن تكون مكملا هاما للتمويل العام، ولكنها ليست بالتأكيد بديلا عنه. ثم إن الإدارة المستدامة للغابات ليست في

(١٥) الاتفاق الدولي للأخشاب المدارية هو اتفاق سلعي جرى التفاوض بشأنه في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

(١٦) رينز، ل. وأتيينزا، ج.، معلومات مستكملة عن المنح الدولية، مركز المؤسسة، ٢٠٠٦.

الأساس مشروعا خيريا، فهي مسألة عناصر مختلفة في المجتمع تعوض بطريقة منصفة المنافع التي تحصل عليها. ويقدم دليل مصادر الشراكة التعاونية في مجال الغابات (انظر أدناه) معلومات قيمة عن هذه المؤسسات الخيرية وغيرها التي يمكن الاستعانة بها في التمويل.

حاء – دليل لمصادر تمويل الإدارة المستدامة للغابات

٥٢ – يعدّد دليل مصادر تمويل الإدارة المستدامة للغابات، الذي أعدته الشراكة التعاونية في مجال الغابات، عددا من الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية وغيرها من مصادر تمويل المشاريع والبرامج المتصلة بالغابات. وتقوم الفاو الآن بتحديث هذا الدليل وربطه بأحكام الصك. وفيما يلي النتائج الأولية لهذا التحديث:

- تفرّق مصادر التمويل اللازم لدعم الإدارة المستدامة للغابات، وعدم وجود صندوق وحيد يغطي مجموعة التدابير الكاملة الواردة في الصك.
- التباين الواسع في التمويل من خلال التدابير المختلفة، فبعضها يستحوذ على اهتمام أكبر من غيرها.
- ترجيح الأموال المحددة في الدليل من حيث بناء القدرات والصون يزيد كثيرا على ترجيحها من حيث الإنتاج والأنشطة التقنية.
- الأموال الواردة في الدليل تكون لها أهداف محددة عادة وتقدم على أساس تنافسي.
- وجود تباين واسع فيما بين البلدان من حيث تنفيذ ترتيبات التمويل المبتكرة.
- جاء في تقييم أجري في أمريكا اللاتينية أن من الصعب العثور على التمويل اللازم لدعم الإدارة المستدامة للغابات. وينطبق ذلك بشكل خاص على أنشطة الإدارة المستدامة للغابات من قبيل إدارة الغابات الطبيعية، ودعم منتجي الغابات الصغار والمحليين. ويضاف إلى ذلك أن عملية البحث عن تمويل تتسم بالمشقة والطول.

خامسا – الفرص والبرامج البازغة

٥٣ – إن خدمات بيئية عديدة من تلك التي توفرها الغابات، مثل صون التنوع البيولوجي، وعزل الكربون، وتنظيم المياه، والترفيه والسياحة، يمكن أن تولّد دخلا للإدارة المستدامة للغابات. وقد استُغلّت هذه الفرص في حالات عديدة، وإن كانت لا تزال هناك إمكانية كبيرة للتوسع. ومع أن كل هذه الخدمات واعدة إلى حد كبير، فإن عزل الكربون ظهر باعتباره من هذه الخدمات الفائقة الأهمية، نظرا إلى تغير المناخ. وتؤدي الغابات دورا بالغ الأهمية في مناخ العالم وفي دورة الكربون العالمية. وتقدر الفاو إجمالي محتوى الكربون العالمي

في النظم الإيكولوجية للغابات بـ ٦٣٨ بليون طن، نصفها تقريبا في الخشب ونصفها في التربة. وفي الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٥، انخفض الكربون في الكتلة الأحيائية في البلدان النامية بمقدار ٢٠ بليون طن. وفي عام ٢٠٠٤ بلغ الإجمالي السنوي لانبعاثات غاز الدفيئة الاصطناعي ٤٩ بليون طن من مكافئات ثاني أكسيد الكربون، ساهم قطاع الغابات منها بـ ١٧,٤ في المائة، أو ٨,٥ بلايين طن، يعزى أغلبها إلى إزالة الغابات وتردّيها[١٧].

٥٤ - ومن الواضح أن المقررات المتعلقة بتمويل آليات الإدارة المستدامة للغابات تتصل بشكل وثيق بأي مقررات تتخذ في الأعوام القليلة المقبلة بشأن الغابات في إطار مناقشات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ففي المقرر ٢م أ - ١٣[١٨]، الذي اتخذه المؤتمر الثالث عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام ٢٠٠٧، شجع المؤتمر الأطراف على استكشاف طائفة من الإجراءات، وتحديد خيارات، وبذل جهود، بما في ذلك القيام بأنشطة تجريبية، للتصدي لدوافع إزالة الغابات التي تعد ذات صلة بظروفها الوطنية، بهدف خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتردّيها، وبالتالي تحسين مخزونات الكربون الموجودة في الغابات نتيجة للإدارة المستدامة للغابات؛ وقرر أن تكون الأنشطة التجريبية متفقة مع الإدارة المستدامة للغابات، مشيرا في جملة أمور إلى الأحكام ذات الصلة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية التنوع البيولوجي؛ ودعا الأطراف، ولا سيما الأطراف المدرجة في المرفق الثاني للاتفاقية، إلى تعبئة الموارد من أجل دعم الجهود المتصلة بالإجراءات المشار إليها أعلاه. وقد أثارت مبادرة خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتردّيها في البلدان النامية اهتماما واسعا بدور الغابات في مفاوضات تغير المناخ، وبإيجاد موارد مالية كبيرة لقطاع الغابات.

٥٥ - ويمثل ذلك فرصة، حيث إن تخزين الكربون وصون التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للغابات، التي تسهم في الحد من الفقر وفي النمو الاقتصادي، يمكن أن تكون متوافقة. وعلى العكس من ذلك فإن إزالة الغابات وتردّيها وعدم وجود إدارة مستدامة للغابات تتسبب في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. والأمر المحتمل أن الطلب في الأسواق على تخزين كربون الغابات يمكن أن يوازن القوى الاقتصادية العاتية التي تعوق الإدارة المستدامة للغابات في حالات كثيرة. وهناك تحدٍ يتمثل في أنه عندما تجتذب أي سلعة أو خدمة معينة

(١٧) الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، تغير المناخ، ٢٠٠٧؛ تقرير تجميعي لتقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (http://www.ipcc.ch/ipccreports/ar4-syr.htm).

(١٨) FCCC/CP/2007/6/Add.1.

من السلع أو الخدمات العديدة التي تنتجها في نفس الوقت الإدارة المستدامة للغابات قدرا كبيرا من التمويل، فإن ذلك قد يعيد توجيه أهداف إدارة الغابات على حساب سلع وخدمات أخرى. وهذا يشير إلى أن إدارة الغابات من أجل تخزين الكربون يجب أن تضم الدروس المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات التي نوقشت باستفاضة في منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات وما سبقه. وتشدد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على ضرورة وجود سياسات وتدابير شاملة لمعالجة المسائل المتصلة بمصادر وبالوعات وخزانات غازات الدفيئة، مع مراعاة السياقات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة (الفقرة ٣ من المادة ٣ من الاتفاقية).

٥٦ - ويبدو أنه سيكون هناك قريبا أنشطة مهمة تتعلق بالغابات في إطار الاتفاقية. فإذا تحقق ذلك وأصبحت هناك آلية للتمويل تتصل بشكل ما بمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، فسيكون من المناسب أن يحدد المنتدى ومؤتمر الأطراف في الاتفاقية مسؤوليات كل منهما وسبل التنسيق بينهما.

٥٧ - وقد قام البنك الدولي، مستفيدا من التجربة الإيجابية لصندوق الكربون الأحيائي، بإنشاء مرفق شراكة كربون الغابات، سيجرب دفع مبالغ حفزية في بلدان نامية رائدة، عاملا من خلال صندوق للتأهب سيتولى بناء القدرات، وصندوق للكربون سيدعم المدفوعات المقدمة على أساس الأداء فيما يتعلق بسياسات وتدابير خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتردّيها في البلدان النامية. ويبلغ رأس المال المستهدف ٣٠٠ مليون دولار، وحتى أيار/مايو ٢٠٠٨، كان البنك الدولي قد تلقى ١٥٠ مليون دولار من تسعة بلدان. ويعكف البنك الدولي الآن أيضا على وضع ''برنامج للاستثمار في الغابات'' سيعالج النقص في تمويل الإدارة المستدامة للغابات في الآليات الراهنة والبازغة، ومثال ذلك خطط خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتردّيها في البلدان النامية.

٥٨ - وجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن الشراكة التعاونية في مجال الغابات تقوم بوضع إطار استراتيجي للرد المنسق لقطاع الغابات على جدول أعمال تغير المناخ، سيقدم إلى الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدورة الثامنة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات.

سادسا - الآلية المالية العالمية/النهج القائم على إدارة حافظات مالية/الإطار التمويلي للغابات

٥٩ - ورد في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٠/٢٠٠٧ عبارة ''آلية مالية عالمية/نهج لإدارة الحافظات المالية/إطار تمويلي معني بالغابات، تنضم إليها الأطراف طوعا ويتعلق بالغابات بجميع أنواعها، ... بغية توفير الدعم اللازم لتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات وتحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات وتنفيذ الصك غير الملزم قانونا''. وقد وردت هذه التعابير المختلفة لتعكس نهجا متباينة لتوفير موارد مالية جديدة وإضافية للإدارة المستدامة للغابات. غير أنه ليس هناك تفسير شامل للنماذج المفاهيمية أو الترتيبات العملية للتمويل يمكن أن ترجع إليه هذه التعابير. وتجتهد هذه المذكرة في تحليل المفاهيم في هذا القسم، مساهمة منها في مناقشة مركزة يجريها فريق الخبراء وإيجاد فهم أوضح للتعابير وآثارها.

٦٠ - وعلى أساس المناقشات ذات الصلة فإن ''الآلية المالية العالمية التي تنضم إليها الأطراف طوعا'' يمكن أن تشير إلى صندوق عالمي للغابات، وهو مفهوم طرحه عدد من الوفود في الدورات السابقة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، أو يمكن أن تشير مثلا إلى آلية لتعبئة الموارد المالية لا يكون لها ''صندوق'' خاص تنفق منه. وقد أيدت وفود عديدة للبلدان النامية فكرة الصندوق العالمي للغابات، ولكن لم ينعقد توافق للآراء حول هذا المفهوم حتى الآن، مما يشير إلى عدم وجود دعم من الجهات المانحة المحتملة. ويمكن للآلية المالية العالمية أن تتفاعل مع مصادر التمويل القائمة وتستفيد منها، وأن توجد أيضا مصادر جديدة للتمويل.

٦١ - وقد ناقشت الدورة الرابعة للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات في عام ٢٠٠٠ مسألة الصندوق العالمي دون الوصول إلى توافق آراء. ومع ذلك فقد انتهت الدورة إلى أنه لتمويل أمور منها التكاليف الإضافية المتكبدة أثناء مرحلة الانتقال إلى الإدارة المستدامة للغابات، فإن هذا الترتيب أو تلك الآلية المالية الدولية يفضل أن تتوافر فيها العناصر التالية: (أ) مشاركة الجهات المانحة والجهات المستفيدة في صنع القرارات ذات الصلة؛ (ب) تلبية الاحتياجات الوطنية ودعم البرامج الوطنية المتعلقة بالغابات؛ (ج) تيسير تدخيل تكاليف الآثار الخارجية لاستغلال الغابات في تعزيز الإدارة المستدامة للغابات؛ (د) الاستفادة من آليات التمويل الوطنية أو التنسيق معها؛ (هـ) الشفافية والكفاءة الإدارية؛ (و) تكملة آليات

التمويل الواردة في الاتفاقات المتعددة الأطراف ذات الصلة؛ (ز) الاعتماد على مصادر تمويل مستقرة ومستمرة''[١٩].

٦٢ - أما تعبير ''النهج القائم على إدارة حافظات مالية'' فقد ورد في ورقة غير رسمية قدمت إلى الدورة السابعة لمداولات المنتدى[٢٠]. وللفظة ''حافظات مالية'' عدة معان؛ فهي من الناحية المالية تشير إلى إدارة المخاطر من خلال تنويع الاستثمار، فتدل على مزيج مناسب أو مجموعة مناسبة من الاستثمارات. ويشكل ''النهج المقترح القائم على إدارة حافظات مالية'' فيما يتصل بتمويل الغابات هذا المفهوم بطريقة تكميلية، مشيرا إلى أن شتى جوانب الإدارة المستدامة للغابات يمكن أن تمول من مصادر متنوعة. إن الحافظة المالية لتمويل الإدارة المستدامة للغابات موجودة بالفعل على مستويات مختلفة، بمعنى أن هناك العديد من مصادر وأشكال التمويل التي تستخدمها الحكومات والمشاريع والمجتمعات والشركات. وأكد المنتدى أكثر من مرة ضرورة ونفع جميع مصادر التمويل هذه - عامة وخاصة، ووطنية ودولية، وخيرية وهادفة إلى الربح، وغيرها.

٦٣ - ومن الأمور المشجعة بزوغ العديد من أشكال التمويل الجديدة. ولكن من الواضح أيضا أن الإدارة المستدامة للغابات لم تتحقق بعد في بلدان كثيرة، مما يدل على أن ''الحافظة المالية'' لآليات التمويل الراهنة لا تفي بالغرض، سواء من حيث توافرها أو سهولة الحصول عليها أو نوعيتها بشكل عام. والحافظة المالية لهذه الآليات بحاجة إلى استكمالها بمصادر وآليات جديدة لتمويل الإدارة المستدامة للغابات.

٦٤ - وما دامت هناك حافظة مالية لأشكال مصادر التمويل على الصعيد الوطني والدولي، فإن ذلك يستتبع وجوب وجود ''إطار تمويلي للغابات'' لزيادة تلاحم الدعم المالي للمشاريع والتدابير على جميع الصعد باتباع نهج برنامجي. إن مسألة وضع برنامج متماسك لعدة أنواع من المشاريع الممولة من مصادر مختلفة تحتاج إلى فترة طويلة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية التي حظيت بالاهتمام لعدة أعوام. ويتناول العمل التحليلي الجوهري للبرامج الوطنية المتعلقة بالغابات هذه المسألة فيما يتعلق بالتمويل المتصل بالغابات على الصعيد الوطني. وقد حثت المناقشات الدولية الحكومات الوطنية على أن تكون لها الريادة في إدارة البرامج المتكاملة في بلدانها. ويمكن للإطار أن يحدد أدوار مختلف المصادر (الوطنية، الثنائية، المتعددة الأطراف،

---

(١٩) تقرير المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات عن دورته الرابعة (E/CN.17/2000/14).

(٢٠) اللقاني، ح.، و م. جنكينز، و م. ريتشاردز، ورقة معلومات أساسية عن سبل التنفيذ (مساهمة البرنامج المعني بالغابات في مناقشات الدورة السابعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، نيسان/أبريل ٢٠٠٧). وورد في الورقة أنها لا تعكس أي موقف رسمي للبنك الدولي أو البرنامج المعني بالغابات.

غير الهادفة إلى الربح، إلخ) في أي آلية جديدة. ويمكنه أيضا تحديد إدارة أي آلية جديدة وأسلوب عملها. ولا بد بالطبع لأي إطار جديد من الاستفادة من الشراكات القائمة، ومن إيجاد أقصى قدر من التعاضد والتعاون الفعال بين البرامج القائمة والبازغة.

سابعا – الخاتمة ومسائل لنظر فريق الخبراء المخصص

٦٥ – أعربت الدول الأعضاء عن التزام قوي بالإدارة المستدامة للغابات باعتمادها للصك، مع أهداف عالمية واضحة متعلقة بالغابات ومجموعة شاملة من التدابير. ويتضح من الاستعراض الوارد أعلاه أن البلدان، وكذلك المجتمع الدولي في دعمه للبلدان، ما زالت تواجه تحديات عديدة في توسيعها للإدارة المستدامة للغابات على نحو محسوس، وذلك بسبب قصور الموارد المالية. ومع ذلك فإن هناك عديدا من البرامج الممتازة التي ظهرت على مدى أعوام طويلة والتي تولدت عنها دروس ومبادئ لا بد من إدراجها في أي اقتراحات جديدة توضع بشأن نظام مالي يركز على تنفيذ الصك، وبلوغ الأهداف العالمية الأربعة المتعلقة بالغابات، وتحقيق الإدارة المستدامة للغابات. ومن هنا فإن هذا النظام المالي يجب أن يصمَّم من أجل دعم التدابير العديدة المحددة في الصك. ومن المهم الإشارة إلى أن وضع الاقتراحات سيحتاج إلى توضيح المفاهيم المشار إليها في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي نوقشت في القسم السابق، وكذلك النظر في الغرض والنطاق وطرائق العمل.

٦٦ – ومن الواضح أن الاقتراح (أو الاقتراحات) سيحتاج أيضا إلى معالجة أوجه النقص الأساسية في مجال السياسات والأسواق المتعلقة بالغابات، حتى يتسنى الوصول إلى تقييم صحيح لسلع الغابات وخدماتها وإلى آليات الدفع المناسبة.

٦٧ – وغالبا ما لا تكون القرارات المتخذة على الصعيد الوطني والمؤثرة على الغابات مقتصرة على قطاع الغابات، ومن هنا تنشأ الحاجة إلى قيادة وطنية تشمل القطاعات. ويتعين في الترتيب أو النظام المالي الفعال للإدارة المستدامة للغابات أن يتضمن استراتيجية للتأثير في صنع القرارات على الصعيد الوطني الشاملة للقطاعات، باعتبار أثره في الغابات. وهذا هو المجال الذي يتوقع فيه من الآليات الجديدة والبازغة المستندة إلى الكربون والمدفوعات الأخرى في مقابل الخدمات البيئية أن توفر تبرعات كبيرة للغابات. وهنا أيضا سيحتاج الأمر إلى تدابير نشيطة ومنسقة وقدر كبير من الاستثمار الأوّلي لتنفيذها عمليا.

٦٨ - وتحتاج برامج الدعم المالي أيضا إلى معالجة المستوى المحلي أو الميداني، وكذلك بناء القدرات. والمستوى المحلي هو الذي تجري فيه بالفعل الإدارة المستدامة للغابات. ويجب في الترتيب أو النظام المالي الفعال للإدارة المستدامة للغابات أن يتضمن آليات لتقديم الحوافز والدعم و/أو التنظيم الفعال على المستوى المحلي إلى المجتمعات، والشركات (سواء من الملاك أو المستأجرين)، وفرادى أصحاب الأرض. وعلاوة على ذلك يجب أن يدعم نظام الدعم المالي للإدارة المستدامة للغابات بناء القدرات في المؤسسات العاملة، بما في ذلك إنفاذ القوانين. وهناك برامج عديدة للتعاون الدولي تضطلع الآن بأنشطة عديدة في هذا المجال، وهذه البرامج القيّمة يجب استمرارها والتوسع فيها.

٦٩ - وقد ورد في هذه المذكرة أن هناك عددا من مصادر التمويل الراهنة التي لها منافذ مباشرة أو غير مباشرة لدعم الإدارة المستدامة للغابات. وهناك مصادر أخرى ذات إمكانيات يمكن الاستفادة منها مع بعض التعديلات. وتبزغ الآن فرص جديدة، مثل تلك الناشئة عن عملية تغير المناخ، وكذلك مجموعة من المدفوعات لقاء الخدمات البيئية. وتتبدّى الآن قدرات جديدة للقطاع الخاص، سواء المحلي أو الدولي. وفي هذا السياق فإن أي اقتراح جديد يتعلق بآلية أو نهج أو إطار للتمويل يحتاج إلى الارتكاز على التنسيق والتعاون والتآزر مع مصادر التمويل القائمة والبازغة.

٧٠ - وقد يود فريق الخبراء المخصص النظر في بعض المكونات والنهج الاستراتيجية عند وضع أي اقتراح (اقتراحات) يتعلق بأي ترتيب أو نظام مالي (سواء كان آلية أو نهجا أو إطارا). وترد فيما يلي قائمة غير جامعة لهذه المكونات:

١ - المكونات الاستراتيجية

يجب أن يقوم الترتيب أو النظام المالي بما يلي:

- تلبية الاحتياجات الوطنية، ودعم البرامج الوطنية للغابات، والاستفادة من آليات التمويل الوطنية أو التنسيق معها. ويجب بصفة عامة على البلدان وغيرها من الجهات الفاعلة تحديد أولويات التمويل في سياق إطار تنفيذ الصك و الإدارة المستدامة للغابات
- رصد أموال على أساس النتائج والأداء
- إعطاء الأولوية للمشاريع والبرامج التي تسهم بشكل مباشر في تحقيق هدف واحد أو أكثر من الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات

- تيسير تدخيل تكاليف الآثار الخارجية لاستغلال الغابات في تعزيز الإدارة المستدامة للغابات
- النظر في وضع أساس مستمر وقابل للتنبؤ: تعدد مصادر التمويل من عدد من المصادر العامة والخاصة
- تهيئة موارد إضافية من مصادر أخرى
- التعاون الوثيق مع آليات التمويل الراهنة تحقيقا للتآزر
- إيجاد تآزر وتعاون مع أي مصادر مستقبلية للتمويل ذات صلة بما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عن خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتردّيها في البلدان النامية
- استكشاف سبل إيجاد وتعميم مدفوعات أخرى لآليات التمويل على أساس الخدمات البيئية (كالمياه، والتنوع البيولوجي، والترفيه، إلخ).

٢ - النهج العملي

يجب أن يقوم الترتيب أو النظام المالي بما يلي:

- البحث عن الحد الأدنى من تكاليف المنشآت والمعاملات الجديدة، مع معايير عالية للأداء والمساءلة
- إشراك المانحين والمستفيدين المشاركين في صنع القرارات ذات الصلة
- زيادة المشاركة الوثيقة للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني
- البحث عن الإدارة الشفافة والفعالة، بما في ذلك نظام فعال للرصد والتقييم.

مسائل لنظر فريق الخبراء المخصص:

١ - لما كانت الإدارة المستدامة للغابات تتطلب موارد مالية إضافية وأن تنفيذ الصك سيكون فعالا بالكاد إذا لم يقدَّم المزيد من الموارد إلى البلدان النامية، ما التدابير الواجب اتخاذها لحشد موارد مالية جديدة وإضافية لغرض محدد هو تنفيذ الصك؟

٢ - كيف يمكن تحسين التعاون الدولي لدعم التدابير الوطنية الواردة في الصك؟

٣ - توفر الغابات العديد من المنافع المحلية والوطنية والعالمية. كيف يمكن تسريع وضع وتنفيذ آليات للدفع/التعويض لقاء هذه المنافع؟

٤ - كيف يمكن تنسيق المناقشة المتعلقة بآليات التمويل ذات الصلة بالغابات و/أو التأثير في هذه المناقشة في منتديات أخرى، ولا سيما ما يتصل منها بتغير المناخ، لضمان تحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات؟

٥ - ما التدابير المطلوبة لاجتذاب استثمارات القطاع الخاص في الإدارة المستدامة للغابات (وتفادي ممارسات الإدارة غير المستدامة للغابات) وتطبيق الضمانات المطلوبة؟

٦ - ما العناصر الإضافية الأخرى المطلوبة في آلية أو نهج أو إطار تمويل الغابات؟

٧ - ما الجوانب المطلوب النظر فيها في إدارة الجديد المحتمل ظهوره من آلية أو نهج أو إطار تمويل الغابات؟

٨ - كيف يمكن تحسين فعالية الآليات والأدوات العامة الراهنة لتمويل الغابات؟